

أثر التحفظ المحاسبي على ربحية الشركات بالتطبيق على الشركات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

د. ريم زوباري كلية: الاقتصاد جامعة: طرطوس

المستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واختبار أثر التحفظ المحاسبي على ربحية سهم الشركات المالية عينة الدراسة، واختبار مدى اختلاف أثر التحفظ المحاسبي على ربحية سهم المصارف عن أثره بربحية شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- إن متوسط ربحية المصارف التي لا تمارس التحفظ المحاسبي أعلى من متوسط ربحية المصارف التي تمارس التحفظ المحاسبي بالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التي تمارس التحفظ المحاسبي والمصارف التي لا تمارس التحفظ المحاسبي من حيث أثرها على ربحية السهم
- 2- لا تهتم شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بممارسة التحفظ المحاسبي حيث أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين شركات التأمين التي تمارس التحفظ المحاسبي وشركات التأمين التي لا تمارس التحفظ المحاسبي من حيث أثرها على ربحية السهم

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، ربحية الشركة

The impact of accounting conservatism on companies' profitability by applying it to financial companies listed on the Damascus Stock Exchange

ABSTRACT

The study aimed to measure the level of conservatism in financial companies listed on the Damascus Stock Exchange, and to test the impact of that on the profitability of it, in addition to testing the difference in the extent of conservatism on the profitability of bank shares and insurance company shares listed on the Damascus Stock Exchange.

The study reached the following results:

- 1- The average profitability of banks that do not practice accounting conservatism is higher than the average profitability of banks that practice accounting conservatism. Therefore, there are statistically significant differences between banks that practice accounting conservatism and banks that do not practice accounting conservatism in terms of their impact on earnings per share.
- 2- Insurance companies listed on the Damascus Stock Exchange are not interested in practicing accounting conservatism. Therefore no statistically significant differences between insurance companies that practice accounting conservatism and insurance companies that do not practice accounting conservatism in terms of its impact on earnings per share.

Keywords: accounting conservatism - corporate profitability

المقدمة:

تعمل المحاسبة على تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات من قبل الأطراف المختلفة ولكن المنشأة محكومة في إطار عملها بالعديد من المبادئ والسياسات المحاسبية.

وفي ظل انتشار درجة التحفظ بالقوائم المالية يتم انتقاد المنشآت الممارسة للمحاسبة كونه يتعارض مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كالحيد والتمثيل الصادق والملاءمة ومفاهيم القيمة العادلة .

بالتالي يعد التحفظ المحاسبي من أهم آليات الحوكمة حيث يخفض من قدرة المدراء على التلاعب في الأداء المالي أو تضخيمه ويزيد من قيمة المنشأة وتدفعاتها النقدية كما يحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ويساهم في حلّ مشاكل الوكالة، كما انه يزيد من جودة التقارير المالية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الديون طويلة الأجل.

انطلاقاً مما سبق تأتي الدراسة الحالية لتختبر مدى وجود التحفظ المحاسبي في شركات القطاع المالي (مصارف وشركات تأمين) وذلك من خلال دراسته على مدى عشر سنوات وتغير حجم التحفظ المحاسبي في كل سنة من سنوات الشركات عينة الدراسة ومدى تأثير وجود هذا التحفظ على ربحية الشركات.

الدراسات السابقة: Literature Review

الدراسات العربية:

1- دراسة (البشير، 2022)¹ بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم، وقد تم تطبيقها على أسهم المصارف المسجلة بالسوق المالية السعودية. استخدم الباحث في هذه

الدراسة المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستقرائي وذلك لتكوين الإطار النظري واختبار الفرضيات، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات، والمنهج التحليلي في تحليل بيانات الدراسة.

وتوصلت الدراسة وفقاً لنتائج التحليل الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية لأسهم المصارف المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

2- دراسة (الخالدي، 2021)² بعنوان: مستوى التحفظ المحاسبي وأثره على أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2010_2018

هدفت الدراسة الى بيان مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وأثره على الأرباح ممثلة بمعدل العائد على الأصول، وقد استخدمت الدراسة التحليلي الكمي لمتغيرات الدراسة، باستخدام البيانات المالية المستخرجة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، واخذت عينة الدراسة وفق معايير متعلقة بتوفر بياناتها المالية المدققة واستمرارية التداول طول فترة الدراسة الممتدة خلال (2010-2018)، انطبقت المعايير على (33) شركة من (48) شركة ممثلة لمجتمع الدراسة ثم اختبرت تأثير مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي على الأرباح.

تم قياس مبدأ التحفظ المحاسبي باستخدام كل من نموذج (basu,1997) ونموذج القيمة الدفترية الى السوقية (BTM). وقد توصلت الدراسة الى نتائج متشابهة فيما يخص مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين حيث اظهرت نتائج نموذج (basu,1997) ونموذج القيمة الدفترية الى السوقية (BTM) ان الشركات موضع الدراسة تتصف بمبدأ التحفظ المحاسبي، وبينت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي والأرباح (ممثلة بمعدل العائد على الأصول)، بالإضافة

الى وجود تباين لتأثير مبدأ التحفظ المحاسبي على أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يرجع الى اختلاف القطاع الاقتصادي التي تنتمي اليه الشركات.

3-دراسة (المساعد، 2018)³ بعنوان: أثر تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة ما بين 2017-2010م وذلك من خلال احدى مقاييس التحفظ المحاسبي: مقياس المستحقات، وأثر ذلك على الأداء المالي من خلال مقاييس العائد على الأصول ومقياس العائد على حقوق الملكية ومقياس ربحية السهم. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، وتم استخدام نموذج الانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة وبيان العلاقة بينهما، إضافة الى تحليل القوائم المالية لسنوات الدراسة.

اشتملت عينة الدراسة على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة ما بين 2017-2010م، وقد اظهرت نتائج الدراسة أن هناك مستوى مقبولا من التحفظ المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية، كما خلصت الدراسة الى ان هناك علاقة طردية بين مقياس المستحقات ونسبة الربحية، فكلما ارتفع مقياس المستحقات ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك الأمر في معدل العائد على الأصول، أي كلما ارتفع مقياس المستحقات ارتفع معدل العائد على الأصول، في حين كانت العلاقة بين مقياس المستحقات وربحية السهم عكسية بمعنى انه كلما ارتفعت نسبة المستحقات انخفضت ربحية السهم.

4- دراسة (زكريا، 2019)⁴ بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية

لشركات المساهمة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الذي تضمن مفهوم الحيطة والحذر، وذلك بالتطبيق على عينة من أفراد المجتمع عددها 61، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في قياس واختبار متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ويلكوكسون، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية من خلال تأثيره القوي على كل من (الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية، جودة الأرباح المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، فعالية حوكمة الشركات، تكلفة الاموال المملوكة).

5- دراسة (أبو حميدة، 2017)⁵ بعنوان: أثر التحفظ على القوائم المالية للشركات

المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم قياس مستوى التحفظ المحاسبي واشتقاق النسب المالية الدالة على القيمة الاقتصادية المضافة للشركات وعددها 49 شركة وشملت الدراسة من عام 2010-2015 باستثناء قطاع البنوك وقد كانت العينة النهائية 24 شركة بواقع 92 مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة ممارسة الشركات عينة البحث لسياسة التحفظ المحاسبي مقاساً بالقيمة الدفترية إلى السوقية على القيمة الاقتصادية المضافة كما تم تأكيد ذلك من خلال وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة ممارسة الشركات عينة البحث لسياسة التحفظ المحاسبي

مقاساً بنسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل الأحداث غير العادية والعمليات غير المستمرة على القيمة الاقتصادية المضافة.

6- دراسة (النجار، 2016)⁶ بعنوان: قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"

هدفت الدراسة على قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك بيان أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم، ولتحديد أهداف الدراسة تم استخدام نموذج (Beaver and ryan, 2000) ونموذج (Basu, 1967) لقياس التحفظ المحاسبي.

طبقت الدراسة على عينة مكونة من ((31 شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة من 2015--2005م، وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، كما توصلت الدراسة أن قطاع التأمين والبنوك هي الأكثر تحفظاً، في حين كان القطاع الاستثماري هو الأقل تحفظاً، وأن مستوى التحفظ المحاسبي يؤثر إيجاباً على القيمة السوقية للسهم.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Ray, 2020)⁷: **Effects of accounting conservatism on investment efficiency and innovation**

أثر التحفظ المحاسبي على كفاءة الاستثمار والتحفيز

تم دراسة أثر التحيزات في التقارير المالية على حوافز المديرين لتطوير المشاريع المبتكرة واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة من خلال إجراء مراجعة أدبية للدراسات السابقة. توصلت الدراسة إلى أن فرض ممارسات إعداد التقارير تحقق صرامة أكثر للتعرف على

الأخبار الجيدة، وتقلل من فرصة أن تؤدي الابتكارات المحفوفة بالمخاطر إلى تقارير أرباح مستقبلية مواتية. ولأن خطة رواتب المدير ستتغير استجابة للتغيرات في نظام المحاسبة. لقد تبين أنه في ظل التعاقد الأمثل، فإن المحاسبة الأكثر تحفظاً لا تخنق الابتكار في المنظمات، بل تزيد من حوافز الابتكار، طالما أن المحافظة تقلل من خطر المبالغة.

2-دراسة (Hemendo,2020) The Effect of Accounting Conservatism CSR Disclosure⁸ and Tax Avoidance on Earnings Management Some Evidence From Listed Companies in Indonesia بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، التهرب الضريبي على إدارة الأرباح بالتطبيق على الشركات المدرجة في اندونيسيا.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتهرب الضريبي على إدارة الأرباح. في هذه الدراسة كان متغير المحاسبة المحافظة بالوكالة عن طريق الاستحقاق. كان متغير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وكيلاً بمؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSRI) الذي يشير إلى المبادئ التوجيهية CSRI الإصدار GRI-G4 ومعياري GRI. تم التهرب الضريبي من قبل CETR.

كانت العينة المستخدمة في هذا البحث هي شركات التعدين المدرجة في بورصة إندونيسيا (من الآن فصاعداً، IDX) من 2015-2017. باستخدام أخذ العينات الهادفة، تم اختيار 13 شركة من إجمالي 39 بيانات. لتحليل البيانات، استخدمت هذه الدراسة الإحصاءات الوصفية وتحليل انحدار لوحة البيانات مع البرامج eviews7. أظهرت النتائج أثر التحفظ المحاسبي، والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والضرائب

على إدارة الأرباح. ومع ذلك، جزئياً، أثرت المحاسبة المحافظة على إدارة الأرباح، في حين أن الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتهرب الضريبي لم يؤثر على إدارة الأرباح. يمكن لإدارة الشركة تصميم آلية تنفيذ متقدمة من خلال عدم تنفيذ التخطيط الضريبي غير القانوني ويمكن أن يضر بالدولة، ولا يضر بصورة الشركة وسمعتها في نظر الجمهور.

3-دراسة (Sana,2019)⁹ The Effect of Accounting Conservatism on Financial Performance Indicators in the Jordanian Insurance Companies بعنوان: أثر التحفظ

المحاسبي على مؤشرات الأداء المالي في شركات التأمين الأردنية

تبحث هذه الدراسة في أثر التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل وحجم الشركة كمتغير رقابي على المؤشرات المالية المتعلقة أداء شركات التأمين الأردنية ممثلة في العائد على الأصول، ربحية السهم (EPS)، والقيمة السوقية للسهم للفترة (2007-2014).

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة من التقارير السنوية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في هيئة الأوراق المالية الأردنية. تكونت عينة الدراسة من (12) شركة تأمين أردنية. لتحديد ما إذا كانت شركات التأمين الأردنية تمارس التحفظ المحاسبي السياسات، استخدمت الدراسة المنهج القائم على الاستحقاقات. من أجل اختبار فرضيات دراسة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد. أهم النتائج هي: تمارس شركات التأمين الأردنية سياسات التحفظ المحاسبي، وهناك تأثير كبير وإيجابي لسياسات التحفظ المحاسبي على المؤشرات المالية المتعلقة بأداء شركات التأمين الأردنية ممثلة في: العائد على الأصول وربحية السهم (EPS)، والقيمة السوقية لحصة السهم للفترة (2007 إلى 2014).

4- دراسة (Asri، 2017)¹⁰ The Effect of Accounting

Conservatism on Earning Quality بعنوان: أثر الإفصاح المحاسبي

على جودة الأرباح

هدف البحث إلى فحص المتغيرات الأخرى التي تؤثر على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح. البيانات هي الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة 2010-2015. يعتمد اختيار العينة على طريقة أخذ العينات الهادفة بغرض الحصول على عينة نموذجية. مقياس بديل للتحفظ المحاسبي المستخدم هو المتغيرات الفعالة للمحافظة المحاسبية (VIKV) التي طورها (Lo (2005) يمكن قياس جودة الأرباح من خلال المستحقات التقديرية المحسوبة عن طريق تجنب إجمالي المستحقات (TACC) والمستحقات غير التقديرية (NDACC). في حساب DACC، يتم استخدام نموذج جونز المعدل لأنه يعتبر أفضل من بين النماذج الأخرى لقياس إدارة الأرباح (Dechow et al، 1995).

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الإدارة تشير بشكل إيجابي إلى تطبيق المحافظة المحاسبية داخل الشركة ولها تأثير على تحسين جودة الأرباح. من المتوقع أن يقدم المستثمر التالي المزيد من التقييمات من خلال توفير علاوة عالية لسعر سهم الشركة.

5- دراسة (Ruch، 2015)¹¹ The Effects of Accounting

Conservatism on Financial Statements and Financial

Statement بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية

قامت الدراسة بتحليل كيفية تأثير التحفظ على الأرقام المبلغ عنها في البيانات المالية. نقيم هذه الدراسة في المقام الأول كيف تؤثر المحافظة على جودة الأرباح، بما في ذلك استمرار الأرباح ووجود إدارة الأرباح. وحددت ثلاثة مستخدمين رئيسيين للبيانات المالية:

(1) مستخدمو سوق الأسهم (2) مستخدمو سوق الديون و (3) مستخدمو حوكمة الشركات. ضمن كل فئة من هذه الفئات، من خلال تحليل آثار التحفظ المحاسبي تبين أثره الإيجابي على أنواع المستخدمين الثلاثة (مستخدمو سوق الأسهم ومستخدمو سوق الديون ومستخدمو حوكمة الشركات)

التعقيب على الدراسات السابقة:

تشابهت الدراسات السابقة في الأثر الدال إحصائياً للتحفظ المحاسبي على كل من القيمة السوقية والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والإفصاح والشفافية وجودة الأرباح وفعالية وحوكمة الشركات وتكلفة الأموال المملوكة. ولكن تباينت الدراسات السابقة بخصوص اختلاف أثر التحفظ المحاسبي على الأرباح حسب القطاع الذي تنتمي إليه هذه الشركات وحسب السياسة الضريبية والمسؤولية الاجتماعية.

يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

يقيس البحث الحالي مستوى التحفظ باستخدام طريقة القيمة الدفترية الى السوقية في شركات القطاع المالي (المصارف والتأمين) المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة زمنية (2013-2022) بالتالي سيتم قياس درجة تحفظ كل شركة وعلى مدى الأعوام العشرة خلال فترة الدراسة. كما أن دراسة العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي والربحية من خلال التطبيق على المصارف والتأمين والمقارنة مع نتائج الدراسات السابقة في الدراسة التطبيقية لإمكانية التعميم أو تخصيص نتيجة البحث على واقع الشركات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

مشكلة البحث: Research Problem

بما أن التحفظ المحاسبي هو التسمية الأحدث المرافقة لمفهوم الحيطة والحذر والذي من خلاله يتم التقليل المتعمد للإيرادات مقابل المبالغة بالاعتراف بالمصروفات لإنشاء

احتياجات في ظل ظروف غير مؤكدة بالتالي فإن تقييم الأصول بأقل القيم الممكنة والخصوم بأعلى القيم الممكنة (سليمانى وعبد الرزاق، 2022)¹² بالتالي يستلزم بيئة عمل مستقرة يسودها الإفصاح والشفافية على مستوى الشركات المطبقة له. وانطلاقاً من هنا فإن مشكلة البحث تتمحور في السؤالين التاليين:

1. هل تمارس الشركات المالية المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية سياسة التحفظ المحاسبي؟
2. هل يوجد أثر للتحفظ المحاسبي على ربحية سهم الشركات المالية المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهداف البحث: Research Objective

1. قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. اختبار أثر التحفظ المحاسبي على ربحية سهم الشركات المالية عينة الدراسة.
3. اختبار مدى اختلاف أثر التحفظ المحاسبي على ربحية سهم المصارف عن أثره بربحية شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أهمية البحث: Research Importance

1. الأهمية العلمية: تأتي من خلال الدور المتوقع للتحفظ المحاسبي على مستوى التقارير المالية بالابتعاد عن المبالغة في التقييم والقياس المحاسبي والقدرة على توفير معلومات دقيقة لتقييم الوضع المالي للشركة والتنبؤ بمستقبلها وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين فيها والاطراف ذات العلاقة لذلك تأتي أهمية البحث العلمية من خلال مراجعة الادبيات والدراسات المحاسبية المتعلقة بهذا الخصوص للتعلم في هذا المفهوم وامكانية قياسه.

2. أما الأهمية العملية: كما تأتي الأهمية العملية من خلال قياس مدى وجود التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وأثره على ربحية سهم هذه الشركات حيث تتوقع أن تقدم هذه الدراسة معلومة إضافية للمهتمين حول هذه الشركات التي قد تستفيد مما يرد في الدراسة لدعم مصداقية الإفصاح المالي.

فرضيات البحث: Research Hypothesis

تعتمد الدراسة على ثلاثة فرضيات رئيسية:

1. تمارس الشركات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية سياسة التحفظ المحاسبي.
2. يوجد فروق ذات دلالة احصائية لممارسة التحفظ المحاسبي على ربحية السهم في قطاع المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
3. يوجد فروق ذات دلالة احصائية لممارسة التحفظ المحاسبي على ربحية السهم في قطاع شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة: التحفظ المحاسبي وهو درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب في ظل عدم التأكد وتم الاعتماد على مقاييس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book to market) (BTM) وهو تم تطويره من قبل (Beaver and Ryan, 2000) والمستخدم من قبل (Givoly and Hayn, 2000) ومن قبل (Ahmad et al, 2002) ويتم استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية لفحص قيمة سهم المنشأة لمقارنة قيمته الدفترية إلى السوقية وتحسب القيمة الدفترية من خلال قسمة

(مجموع حقوق الملكية مطروحاً منها القيمة الدفترية للأسهم الممتازة) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها والقيمة السوقية هي عبارة عن سعر إغلاق السهم بنهاية العام.

المتغير التابع: ربحية السهم وهو صافي أرباح الشركة بعد الضريبة على عدد الاسهم المتداولة.

التحفظ المحاسبي ← القطاع الاقتصادي ← ربحية السهم

منهجية البحث: Research Methodology

من أجل عرض الجوانب النظرية المختلفة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي وربحية الشركات المالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة تم اعتماد المنهج الاستقرائي وذلك من خلال معالجة بيانات الدراسة وتحليلها باستخدام برنامج spss. حيث قامت الباحثة بمراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة بغرض التعرف على الأسس والطرق العلمية لقياس التحفظ المحاسبي كما تم الاستعانة بالقوائم المالية المنشورة للمصارف وشركات التأمين للوصول للنسب اللازمة لقياس متغيرات الدراسة ومن ثم استخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة.

وفي إطار ذلك تم الاطلاع على الدراسات والمقالات والبحوث العلمية المختلفة ذات الصلة بهدف التأصيل العلمي لموضوع الدراسة، وتم اختبار الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

كما تم استخدام المسح الشامل حيث شملت الدراسة جميع المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تنطبق عليها الشروط التالية:

1. تتوفر بياناتها عبر السلسلة الزمنية للدراسة دون انقطاع.
2. لديها حركة تداول لم تنقطع خلال السلسلة الزمنية للدراسة.

حدود البحث

1. الحدود المكانية: يقتصر البحث على الشركات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة على الشركات خلال الفترة المالية من (2013-2022)

الإطار النظري للبحث:

أولاً- مفهوم التحفظ المحاسبي وأثره على الربحية

1- مفهوم التحفظ المحاسبي:

يقابل مصطلح التحفظ المحاسبي مفهوم مبدأ الحيطة والحذر الذي يركز بالدرجة الأولى على قائمة الدخل حيث يأخذ بالاعتبار جميع الخسائر المتوقعة وتأجيل الاعتراف بالإيرادات حتى تتحقق. وقد أكد ما سبق (شراقة، 2018)¹³ حيث وضح أن التحفظ المحاسبي يتجه للاعتراف بجميع الخسائر التي حدثت ومن المحتمل أن تحدث وعدم الاعتراف بالمكاسب حتى تتحقق فعلاً. وكذلك اعتبر (الطويل، 2021)¹⁴ أن مصطلح الحيطة والحذر ومصطلح التحفظ مترادفان.

كما أن التحفظ المحاسبي ورد في صلب المعايير المحاسبية الدولية (المعيار المحاسبي رقم 2، المعيار المحاسبي رقم 36، المعيار المحاسبي رقم 38، معيار التقارير المالية الدولية رقم 3) حيث اقترن بحالات عدم التأكد وتعدد بدائل القياس (شراقة، 2018). بينما

حسب نموذج (Feltham&Ohlson,1996) فهو ينطوي على استخدام معايير أكثر صرامة للاعتراف بالأخبار السيئة كالخسائر وعدم الاعتراف بالأخبار السارة كالمكاسب كما أن التوقعات بأن صافي الأصول المعلن عنها سوف تكون أقل من قيمتها السوقية في الأجل الطويل حيث يفضل المحاسبون تخفيض العناصر الإيجابية في القوائم المالية (الأصول، الإيرادات، الأرباح) وتعظيم العناصر السلبية (الالتزامات، المصروفات، الخسائر).

فالتقارير المالية التي تتصف بالتحفظ تعطي إشارة لدى مستخدمي القوائم المالية من خارج الشركة بأن المعلومات المنشورة تتصف بالجودة.

2- أنواع التحفظ المحاسبي:

انفقت معظم الدراسات كدراسة (أبو حميدة، 2017) ودراسة (بريخ، 2019)¹⁵ ودراسة (الطويل، 2021) ودراسة (سعد الدين، 2015)¹⁶ على تقسيم التحفظ المحاسبي حسب:

- 1- الالتزام: بقسميه أ-تحفظ إجباري بناء على قوانين منظمة أو قرارات خارجة عن الشركة ب-تحفظ اختياري ينشأ من قرارات داخلية من الشركة
- 2- أبعاد التأثير: بقسميه أ-تحفظ سابق ويكون في ظل ارتفاع درجة عدم التأكد. ب-تحفظ لاحق أي تأجيل الاعتراف بالأحداث المستقبلية الجيدة والاعتراف بالمعجل بالخسائر المتوقعة

- 3- الارتباط بالأحداث: بقسميه أ-التحفظ غير المشروط وهو الذي يتم بشكل مستقل عن وقوع أحداث معينة كطريقة الاهتلاك المتناقص فعلى سبيل المثال : يتم معالجة مصاريف البحث والتطوير كمصاريف على الربح المحاسبي عوض رسملتها وإظهارها في الميزانية كأصل، أو اختيار طريقة الأهلاك المعجل محل

طريقة القسط الثابت في حساب اهتلاك الموجودات مادية، كما يترتب على المعالجة المحاسبية المحددة في بداية عمر الأصول وجود شهرة محل متوقعة غير مسجلة ناتجة عن الاجراءات المحاسبية المستخدمة لقياس وتسجيل تلك الاصول بقيمة نقل عن قيمتها السوقية على مدار عمرها الانتاجي. ب-التحفظ المشروط ويعتبر تحيز محاسبي يظهر في التقارير المالية نتيجة انخفاض القيم الدفترية لحقوق المساهمين أي يتم فيه تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول عند حدوث أحداث معينة غير مرغوب بها.

4- من حيث الدرجة: بقسميه أ-التحفظ لأقصى درجة ويكون باختيار الإدارة لسياسات محاسبية تصل بنتائج أعمالها لأقصى مستوى. ب-التحفظ لأدنى درجة ويكون باختيار بدائل السياسات المحاسبية المتحفظة كاستجابة لمتطلبات خارجة عن الشركة.

5- الاستمرارية: بقسميها أ-التحفظ الدائم وغالباً ما يكون بتحفظات إجبارية تفرضها جهات خارجية على الشركة لها سلطة إلزامية. ب-التحفظ المؤقت ويكون قابل للتعديل من قبل الإدارة حسب الموقف والظروف ويتم باستخدام سياسات محاسبية بديلة.

6- النطاق: بقسميه أ-التحفظ الكلي ويتم باختيار الإدارة لكافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وأصول والتزامات ب-التحفظ الجزئي ويرتبط باختيارات محاسبية محددة لعناصر معينة لتحقيق أهداف مرحلية.

3- مقاييس التحفظ المحاسبي

أ-مقياس التوقيت الغير متماثل (AT) Asymmetric Timeliness

كان Basu أول من ربط التوقيت غير المتماثل مع التحفظ المحاسبي المشروط CC، فكلما زاد التوقيت غير المتماثل زادت درجة التحفظ المحاسبي حيث صمم مقياسه استناداً

الي الفكرة القائلة بأن أسعار الأسهم تعكس جميع المعلومات المتاحة للجمهور، وليس فقط المعلومات الموجودة في البيانات المالية، فالسوق يتسلم أخبار جيدة أو سيئة من مصادر مختلفة ويعكسها فوراً في أسعار الأسهم ومن ثم تحدث عوائد الأسهم الموجبة أو السالبة، وبسبب التحفظ المحاسبي والذي يعكس الأخبار السيئة في الأرباح بصورة أسرع نسبياً من الأخبار الجيدة والذي يعرف باسم التوقيت غير المتماثل للأرباح. (الطويل، 2021)

ب- نموذج Givoly & Hayan 2000

وفقاً لـ Givoly & Hayan 2000 عندما يميل الدخل الى الاقتراب من التدفقات النقدية سيتم إغلاق المستحقات الدورية إذا لم تتم ممارسة التحفظ المحاسبي بشكل ثابت على فترة طويلة من الزمن، حيث يتم قياس التحفظ المحاسبي على أساس المستحقات غير التشغيلية. (شراقة، 2018) ويتم احتسابها على النحو التالي: المستحقات غير التشغيلية = المستحقات - المستحقات التشغيلية وتحسب إجمالي المستحقات = صافي الدخل - التدفقات النقدية التشغيلية

المستحقات التشغيلية = التغير في المخزون + التغير في الحسابات المدينة + التغير في غيرها (طاشكندي، 2019)¹⁷

ج- نسبة القيم السوقية إلى الدفترية

ويتم استخدام النسبة السوقية إلى الدفترية كبديل للتحفظ المحاسبي الذي يتم من خلاله تقييم الموجودات بأقل من قيمتها لأن الخسائر مدمجة بالكامل وتتأخر الأرباح جزئياً أو كلياً في الاعتراف، وينتج عن هذا انخفاض في القيمة الدفترية مقابل القيمة السوقية هذا الانخفاض في القيمة يعبر عنه بمقدار التحفظ المحاسبي، وعندما تزيد النسبة السوقية إلى القيمة الدفترية فإن مستوى التحفظ المحاسبي يزداد أيضاً.

الفكرة الكامنة وراء استخدام مقياس القيمة الدفترية السوقية كمقياس للتحفظ المحاسبي هو أن النظام المحاسبي المتحفظ يميل إلى خفض القيمة الدفترية للشركة نسبة على قيمتها الاقتصادية الحقيقية، لذلك كلما انخفضت نسبة القيمة الدفترية السوقية BTM كلما دل ذلك على وجود درجة عالية من التحفظ المحاسبي والعكس صحيح.

حيث أن انخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية إلى أقل من الواحد يشير الى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية إذ أن تقييم الشركة لذاتها يكون أقل من تقييم السوق لها، وبالتالي يشير ذلك إلى التحفظ في سياستها المحاسبية. (بربخ، 2019)

د- مؤشر الاحتياطات السرية (C-Score) Penman & Zhang2002

ويعكس الاحتياطي السري الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية لصافي الأصول، والذي قد ينشأ نتيجة ممارسات محاسبية متحفظة مطبقة من جانب إدارة المنشأة بهدف تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول في فترات ذات أداء مالي قوي لإعادة استخدامها عند حدوث فترات ذات أداء مالي ضعيف. ولكن نظراً لعدم وضوح قيمة الاحتياطات السرية بشكل صريح في القوائم المالية تلجأ الدراسات في هذا الشأن إلى تقديرها، وقد تبنت الدراسات المحاسبية مدخلين لقياس الاحتياطات السرية (سلمان، 2013)¹⁸: مدخل نسبة نفقات البحوث والتطوير إلى المبيعات. ومدخل نسبة نفقات الإعلان إلى المبيعات وقد قدم Penman & Zhang2002 مدخلاً أكثر قبولاً لقياس التحفظ المحاسبي من خلال نسبة الاحتياطات السرية المقدرة إلى صافي الأصول التشغيلية (C-Score) ويمكن التعبير عنها باستخدام المعادلات التالية:

$$Cit = (INV_{res} + RD_{res} + ADV_{res}) / NOA_{it}$$

ERit: يتضمن الاحتياطات الناتجة عن تقدير تكلفة المخزون بطريقة الوارد أخيراً صادر

أولاً

INV_{it} : احتياطات البحوث والتطوير ممثلة في الاستهلاك المقدّر إذ ما تم معالجتها كمصروف رأسمالي

RD_{it} : احتياطات نفقات الإعلان الناتجة عن معالجتها كمصروف إيرادي ADV_{it} إلى صافي الأصول التشغيلية

NOA_{it} : الأصول التشغيلية يستبعد منها الالتزامات التشغيلية بعد استبعاد الأصول والالتزامات المالية

4- تفسيرات التحفظ المحاسبي

أولاً-التفسيرات التعاقدية للتحفظ المحاسبي: وقد ركزت البحوث المحاسبية بشكل كبير على نوعين من العقود: 1- عقود مكافآت الإدارة: يميل المدراء في ظل عقود المكافآت المحتسبة على أساس الأرباح، إلى الإفصاح عن أرباح مرتفعة لتعظيم قيمة المكافآت التي يحصلون عليها، حتى لو تم ذلك عن طريق اختيار مشروعات ذات صافي قيمة حالية موجبة في الأجل القصير مع إهمال الأجل الطويل ويمكن للتحفظ المحاسبي أن يواجه ذلك من خلال حث المدراء على تجنب الاستثمار في المشروعات ذات صافي قيمة حالية سالبة والتي سيتم الاعتراف بخسائرها أثناء فترة بقائهم في الشركة، وبسبب يقدم التحفظ مؤشرات وقتية قد تؤدي إلى قيام مجلس الإدارة ببحث وتقصي المشروعات الخاسرة. 2-عقود الديون: وتهدف إلى التخفيف من حدة التعارض في المصالح بين المساهمين والدائنين. ويساعد التحفظ المحاسبي على رقابة هذه العقود وتحسين كفاءتها سواءً مسبقاً من خلال توفير المعلومات اللازمة للمقرضين والتي تسمح بكتابة شروط عقود الديون بشكل أكثر كفاءة أو لاحقاً من خلال الحد من عدم الالتزام بشروط المديونية. (الحناوي، 2018)¹⁹

ثانياً-التفسيرات القانونية للتحفظ المحاسبي:

إن المغالاة في قيمة الأرباح أو الأصول قد تؤدي إلى مخاطر التقاضي بدرجة أكبر مقارنة بحالة تدني قيمتها بالتالي يكون لدى المدراء دافع للإفصاح عن الأنباء غير السارة مبكراً نتيجة لعدم تماثل تكاليف التقاضي المتوقعة تجاه الأنباء غير السارة مقارنة بالأنباء السارة والتي تعتمد على كل من: احتمال رفع الدعاوي القضائية ومبلغ التسوية والأتعاب القانونية.

ثالثاً-التفسيرات الضريبية للتحفظ المحاسبي:

حيث أن العلاقة بين العبء الضريبي والتقارير المالية تؤدي إلى تقديم تقارير مالية متحفظة كما أن المبرر الضريبي يحفز الإدارة على اتباع التحفظ غير المشروط. (زكريا، 2019)

5- طرق استخدام التحفظ المحاسبي:

1. استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) في حالة الكساد.
2. استخدام طريقة العقود المنتهية للاعتراف بالإيرادات في شركات المقاولات. * علماً بأن معظم الشركات تستخدم نسبة الانجاز.
3. استخدام طريقة مجموع أرقام السنين والقسط المتناقص عند احتساب مصروف الإهلاك للأصول طويلة الأجل
4. تخفيض العمر الإنتاجي للأصول طويل الأجل.
5. تخفيض القيمة المعترف بها للأصول غير الملموسة كالشهرة وبراءة الاختراع.
6. تخفيض الفترة اللازمة لإطفاء الشهرة.
7. تقييم المطلوبات قصيرة الأجل بقيمتها الحقيقية أي القيمة النقدية التي ستدفع مستقبلاً بتاريخ الاستحقاق.
8. تقييم المطلوبات طويلة الأجل بناءً على سعر الفائدة في السوق.

9. الاعتراف بالإيراد عند استلام كامل المبلغ في حالة البيع بالتقسيط.
10. الاعتراف الفوري بأية خسائر متوقعة نتيجة للدعاوي القضائية ضد الشركة. (بن شيخه، 2020)

6- العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي:

1. حجم الشركة: تعاني الشركات الكبيرة من تقلبات كثيرة في حجم التكاليف السياسية حيث تزداد هذه التكاليف بزيادة أجور الموظفين وزيادة القيود المفروضة من الحكومة، بالتالي فإن الشركات الكبيرة الحجم تتبنى سياسات محاسبية متحفظة وذلك لخفض تكاليفها.
2. عقود المديونية: من مصلحة المقرض التعاقد على القرض عندما تكون الأصول قد تم تقييمها بأقل قيمة وليس بأعلى قيمة وقد وجد أن التحفظ المحاسبي يزداد لدى الشركات التي تعتمد في تمويلها على البنوك.
3. حوكمة الشركات: يمكن للتحفظ المحاسبي أن يساند المدراء في تقليل تكاليف الوكالة والتي تنشأ من تضارب المصالح بين الإدارة وملاك المؤسسة ومنه ترتبط حوكمة الشركات ارتباطاً إيجابياً بالتحفظ المحاسبي فكلما زادت فعالية الحوكمة كلما زاد الطلب على التحفظ المحاسبي.
- نوع قطاع النشاط: إن بعض القطاعات تختلف اختلافاً جوهرياً من الممارسات المحاسبية عن القطاعات الأخرى مما يضطرها إلى تبني بعض الطرق أو السياسات المحاسبية المتحفظة.
4. كفاءة الأسواق المالية: كلما كان سوق رأس المال نشطاً وكفوئاً، كلما اتجهت الشركات نحو التحفظ المحاسبي مما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات فالشركات لا تحتاج للتعظيم أرباحها ما دامت أرباحها ذات جودة عالية.

5. النظام القضائي: كلما كان النظام القضائي قوياً كلما كان هناك توجه من الإدارة نحو الزيادة في ممارسة أساليب التحفظ المحاسبي وذلك لخوفها من المسائلة القانونية في المبالغة من ازدياد قيمة الأصول. (النجار، 2016)

7- علاقة مبدأ التحفظ المحاسبي بالربحية:

حيث ان الشركات ذات الأرباح الموجبة يكون لديها مكاسب معترف بها، فان الأرباح تميل لان تكون أكثر استمرارية، ومن ناحية اخرى فان الخسائر التي يتوافر بشأنها نفس القدر من ادوات التحقق المتوفر للمكاسب غير المعترف بها، يتم الاعتراف بها عند توافر هذا القدر من ادوات التحقق وليس عند حدوث التدفقات النقدية المنخفضة في المستقبل (بن شيخة، 2020). ويترتب على ذلك وجود نقص في الأرباح عند حدوث الخسائر وليس عند تحقق النقص الفعلي في الأرباح بالمستقبل. إن الشركات ذات الخسائر أو النقص في الأرباح تكون أكثر عرضة لوجود خسائر معترف بها، وحيث ان هذه الخسائر لا تتكرر في المستقبل وبالتالي فإن الخسائر تكون مؤقتة فإن استمرارية الأرباح والتغيرات في الأرباح تقدم مقاييس للتحفظ المحاسبي و لقد توقع (BASU, 1997) أن عوائد الأسهم والأرباح تميل الى أن تعكس الخسائر في نفس الفترة، إلا أن الخسائر تنعكس في عوائد الاسهم بشكل أسرع من المكاسب، وقد توصل الي وجود معامل مرتفع للعوائد على الاسهم وقيمة مرتفعة لمعامل التحديد الخاص بانحدار عينة من الشركات الامريكية ذات العوائد السالبة على الاسهم مقارنة بعينة اخرى من الشركات ذات العوائد الموجبة على الاسهم

تقسم مؤشرات الربحية إلى مقاييس تعتمد على القياس المحاسبي Accounting-Based Measurement، وأخرى تعتمد على مقاييس سوقية Market-Based Measurement.

أ- مؤشرات الربحية التي تعتمد على القياس المحاسبي:

يجمع تحليل الربحية وفقاً للقياس المحاسبي بين نوعين من المؤشرات أو النسب، النسب التي تظهر الربحية في علاقتها بالمبيعات، والنسب التي تظهر الربحية في علاقتها بالاستثمار، والربحية في علاقتها بالمبيعات عبارة عن قياس نسب هوامش الربح إلى المبيعات مثل: هوامش الربح (PM)، والربح التشغيلي (op) ومعدل العائد على المبيعات (ROS)، أما الربحية في علاقتها بالاستثمار فهي عبارة عن: قياس معدلات العائد إلى عنصر من عناصر قائمة المركز المالي مثل معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل العائد على الاستثمار (ROI) كما يتضمن تحليل الربحية مجموعة أخرى من المؤشرات تتضمن النسبي التي تجمع بين بيانات القوائم المالية مثل قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي، ومنها نسبة التدفق النقدي التشغيلي (OCF) وربحية السهم (EPS) وغيرها من المؤشرات التي تعتمد على القياس المحاسبي. (الحنوي، 2018)

حيث أن معدل العائد على الأصول (ROA): هو أحد مؤشرات الربحية التي تستخدم على نطاق واسع لتقييم ربحية الشركات ويعبر عن مدى قدرة وكفاءة الشركة على استخدام أصولها في توليد الربح، ويظهر العائد على الأصول مدى مساهمة أصول الشركة في تحقيق الأرباح، فإذا كانت النسبة مثلاً 25% فهذا يعني أنه مقابل كل 100 وحدة نقد مستثمرة في الأصول يتم تحقيق صافي دخل قدره 25 وحدة نقد. (عبد الزهرة، 2017)²⁰

أما معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): وتعد هذه النسبة من أهم النسب الربحية التي يحتاج إليها المساهمين والمحللين الماليين، لأنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر المساهمون الاستمرار في الشركة أو تحويل أموالهم إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً

مناسباً، وهذه النسبة في حد ذاتها هي مؤشر لملائمة أو لكفاية العائد على أموال المساهمين (النجار، 2013).

ب- مؤشرات الربحية التي تعتمد على مقاييس سوقية:

هي مقاييس تتصف بأنها تقيم أداء الشركة في السوق على المدى الطويل، ويتميز القياس السوقي بانعكاسه لتوقعات المساهمين فيما يتعلق بأداء الشركة المستقبلي، والذي يستند بالطبع إلى الأداء السابق أو الحالي لوضع الشركة، فكلما ارتفعت نسبة القيمة السوقية، ارتفع سعر سهم الشركة لأن السوق يعتقد أن آفاق النمو جيدة و/أو يعتقدون أن الاستثمار في هذه الشركة يعد أقل خطورة، ومن هذه المقاييس مؤشر Tobin's Q نسبة القيمة السوقية الدفترية (MTBV)، القيمة السوقية المضافة (MVA)، نسبة السعر إلى الربحية أو مكرر الربحية (P/E) وغيرها من المؤشرات التي تعتمد على القياس السوقي. (عبد الزهرة، 2017)

ويعتبر نموذج Tobin's Q من المؤشرات التي أثبتت نجاحها في قياس أداء الشركات من المنظور السوقي، فهو مقياس لتوقع أداء الشركة المستقبلي على المدى الطويل، ويتميز هذا المؤشر بأنه يعتمد على بيانات محاسبية تاريخية وبيانات سوقية، حيث إنه يأخذ في الاعتبار القيمة الدفترية للأصول وهي قيمة تاريخية، كما يأخذ في الاعتبار القيمة السوقية لحقوق الملكية وقيمة الالتزامات وهي قيمة جارية، ومن ثم فهو يدم نتائج أكثر دقة حول قياس أداء الشركة المستقبلي.

ويتم احتساب مؤشر Tobin's Q بقسمة مجموع إجمالي الالتزامات مضافاً إليها القيمة السوقية لحقوق الملكية على إجمالي الأصول، ويعبر مؤشر Tobin's Q عن العلاقة بين القيمة السوقية والقيم الدفترية لإجمالي الأصول، وبعبارة أخرى هو وسيلة لتقدير ما إذا كانت قيمة الشركة مقيمة بأقل من قيمتها أو بأكبر من قيمتها.

ويعتبر معيار الحكم على الأداء والربحية للشركة في معادلة Tobin's Q هو قيمة Q، فإذا كانت $Q < 1$ فهذا يشير إلى أن القيمة السوقية للشركة أعلى من قيمتها الدفترية، ويدل ذلك على الأداء الجيد والربحية العالية والعكس صحيح، ومن ثم فإن ارتفاع هذا المؤشر يعد دليلاً على نجاح الشركة في كون لديها ارتفاع في حجم استثماراتها من خلال مقارنة قيمتها السوقية بقيمتها الدفترية. (عبد الزهرة، 2017)

ثانياً-الدراسة التطبيقية:

1- قياس متغيرات البحث:

- **المتغيرات المستقلة: التحفظ المحاسبي** وهو درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب في ظل عدم التأكد وتم الاعتماد على مقاييس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book to market) (BTM) وهو تم تطويره من قبل (Beaver and Ryan, 2000) والمستخدم من قبل Givoly and Hayn, 2000 ومن قبل Ahmad et al, 2002 ويتم استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية لفحص قيمة سهم المنشأة لمقارنة قيمته الدفترية إلى السوقية وتحسب القيمة الدفترية من خلال قسمة (مجموع حقوق الملكية مطروحاً منها القيمة الدفترية للأسهم الممتازة) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها والقيمة السوقية هي عبارة عن سعر إغلاق السهم بنهاية العام.

المتغير التابع: ربحية السهم وهو صافي أرباح الشركة بعد الضريبة على عدد الاسهم المتداولة.

2- المعالجات الإحصائية:

الجدول رقم (1) التحفظ المحاسبي للمصارف عينة الدراسة

الرقم	بنك العربي	المصرف التجاري	بنك الأردن	بنك الائتمان	بنك الشرق	بنك فلسطين	بنك	والمهجر	والخليج	البنك الدولي	فرنسبنك	البركة	بنك الشام	الاسلامي	المتوسط
22	2.59	1.07	1.50	1.44	1.04	3.08	.6	1.78	0.46	1.05	2.83	0.2	0.87	0.57	1.37
21	3.51	1.48	3.01	2.49	1.14	3.17	.6	1.96	0.94	1.59	3.30	0.3	1.04	1.02	1.90
20	2.68	1.10	1.83	1.68	1.21	2.52	.0	1.14	0.87	1.97	3.29	0.5	0.90	0.67	1.53
19	0.60	1.38	0.58	0.65	0.40	1.02	.5	0.49	0.26	1.56	1.20	0.3	0.62	0.43	0.71
18	0.64	0.64	0.69	0.58	0.54	0.96	.3	0.33	0.06	1.14	1.05	0.2	0.70	0.20	0.58
17	0.65	0.39	0.57	0.76	1.10	1.06	0.8	0.69	0.15	0.78	0.78	0.3	0.55	0.19	0.63
16	2.26	1.70	2.98	2.26	3.57	2.57	1.6	2.07	1.06	2.94	5.13	1.9	2.55	1.57	2.45
15	1.31	1.14	1.70	1.25	2.55	1.93	1.0	1.52	1.01	3.64	3.21	2.5	3.31	1.82	2.00
14	0.75	0.97	0.82	0.77	1.33	1.05	0.6	0.86	0.36	1.97	1.70	1.6	1.89	1.00	1.13
13	0.76	0.89	0.59	0.62	1.00	1.10	0.6	0.68	0.66	1.75	0.80	1.5	1.14	0.87	0.94
المتوسط	1.58	1.08	1.43	1.25	1.39	1.85	0.9	1.15	0.58	1.84	2.33	0.9	1.36	0.84	

المصدر: تم حساب التحفظ المحاسبي باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه يمكن التمييز بين الشركات التي قامت بالتحفظ المحاسبي عن التي لم تقم به في قطاع المصارف ولمعرفة مدى الاختلاف أو التقارب ندرج الجدول رقم (2) لدراسة مستوى التحفظ المحاسبي لكل عام ولكل شركة من شركات التأمين.

أثر التحفظ المحاسبي على ربحية الشركات بالتطبيق على الشركات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الجدول رقم (2) مستوى التحفظ لكل عام ولكل شركة تأمين

أروب	الاتحاد التعاوني للتأمين	السورية الكويتية	السورية الوطنية	المتحدة للتأمين	العقيلة
	التحفظ				
0.341418023	0.876203957	0.821551101	0.380069973	0.317485637	0.148411668
0.422376548	0.875179577	1.30670625	0.93111828	0.544623894	0.075025026
0.735706688	0.613794205	1.938021212	0.707043275	0.7488	0.607107165
0.511411719	0.284671805	0.791690695	0.42732211	0.400800977	0.5396992
0.520589778	0.784874275	0.832561404	0.379569623	0.517682672	0.403167175
0.638144981	1.086223214	1.020957871	0.5596832	0.454929341	0.711650253
1.197540384	1.132	3.095317198	2.434661053	1.374858773	1.644312796
1.030472613	1.056580357	2.170462456	2.033107822	1.1223	1.732319018
0.086107577	0.948776786	1.386938505	1.321082024	0.100618956	1.341485714
0.775612074	0.937169643	1.105569368	1.172104869	0.802250153	1.194775068

المصدر: تم حساب التحفظ المحاسبي باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين

ولمعرفة أي من الشركات أكثر ممارسة للتحفظ المحاسبي عن غيرها ندرج الجدول رقم (3) لمقارنة مستوى التحفظ المحاسبي لكل الشركات لكل عام من الأعوام المدروسة.

وهذا ما يحقق الفرضية الأولى القائلة تمارس الشركات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية سياسة التحفظ المحاسبي.

الجدول رقم (3) مقارنة مستوى التحفظ المحاسبي بين قطاع المصارف وقطاع شركات التأمين

العام	متوسط المصارف	متوسط شركات التأمين
2022	1.368909	3.5550201
2021	1.898117	3.5935757
2020	1.529117	3.6214961
2019	0.713232	3.1365138
2018	0.581083	3.062635
2017	0.631193	3.0673698
2016	2.450957	3.8398129
2015	2.001981	3.4493203
2014	1.129702	0.8641683
2013	0.937678	0.9979135
متوسط القطاع	1.324197	2.9187825
المتوسط العام	2.12149	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (1) و(2)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (عينة الدراسة) في قطاع المصارف لكل سنة من سنوات الدراسة: بالحد الأدنى (0.58-0.63) في عامي 2017-2018 ويتراوح بالحد الأعلى بين (2.45-2) في عامي 2015-2016. ولدى المقارنة مع متوسط قطاع المصارف

البالغ 1.324197 نلاحظ أنه في الأعوام 2013-2014-2019-2020-2021-2022 تتراوح بشكل متقارب للمتوسط الخاص بقطاع المصارف.

وبتحليل متوسط قطاع شركات التأمين نلاحظ أنه بلغ متوسط القطاع 2.9187825 وبلغت أعلى قيمة (3.83-3.86) في عامي 2016-2014 أما أدنى قيمة بلغت (0.99 في عام 2013) ولكن بشكل عام كانت المتوسطات أعلى من المعدل العام لقطاع التأمين

ولدى مقارنة متوسط قطاعي المصارف والتأمين نلاحظ أن المصارف أكثر تحفظاً حيث بلغ متوسط المصارف 1.32 وهو الأقل مقارنة مع متوسط الشركات المالية العام (المصارف والتأمين العالي البالغ 2.12149 بالتالي المصارف أكثر تحفظاً من التأمين وهذه النتيجة تم بناؤها اعتماداً على التحفظ السنوي وليس رقم التحفظ العام. بالتالي لا بد من معرفة التأثير السنوي على الربحية وبشكل مستقل للمصارف عن التأمين لتقصي مدى اختلاف النشاط وعلاقته بالتحفظ المحاسبي.

3- اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التي تمارس التحفظ المحاسبي والمصارف التي لا تمارس التحفظ المحاسبي

جدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية

Report

EPS

Dummy obs	Mean	N	Std. Deviation
تحفظ لا	912.731410	78	1539.5791863
تحفظ	362.477869	61	714.5526549
Total	671.253237	139	1272.6576449

جدول رقم (5) التباين بين المجموعات

ANOVA

EPS

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	10364189.143	1	10364189.143	6.662	.011
Within Groups	213148543.250	137	1555828.783		
Total	223512732.393	138			

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن $\text{sig}=0.01$ أقل من 0.05 هذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التي تمارس التحفظ المحاسبي والمصارف التي لا تمارس التحفظ المحاسبي من حيث أثرها على ربحية السهم وجاء على الشكل التالي من الجدول رقم (4) يتبين أن:

Mean (المتوسط) لمتغير EPS (الربحية) عند عدم وجود التحفظ المحاسبي = 912.73 وهو أكبر من Mean لمتغير EPS (الربحية) عند وجود التحفظ المحاسبي = 362.477 بالتالي فإن متوسط الربحية أعلى عند المصارف التي لا تمارس التحفظ المحاسبي

كما أنه من الجدول رقم (5) نلاحظ عدد أفراد العينة التي لا تمارس التحفظ المحاسبي خلال 10 سنوات لل 14 مصرف يساوي 78 مقابل أفراد العينة التي تمارس التحفظ المحاسبي خلال 10 سنوات لل 14 مصرف يساوي 61

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي على ربحية السهم في قطاع التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

جدول رقم (6) مقارنة المتوسطات

Descriptives

EPS

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
تحفظ لا	22	876.9873	2064.77449	440.21140	-38.4824-	1792.4570	8.01	9532.00
تحفظ	38	857.6574	1872.29406	303.72620	242.2496	1473.0651	2.33	8031.00
Total	60	864.7450	1927.66356	248.86030	366.7767	1362.7133	2.33	9532.00

جدول رقم (7) التباين بين المجموعات

ANOVA

EPS

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	5206.123	1	5206.123	.001	.971
Within Groups	219232114.630	58	3779864.045		
Total	219237320.753	59			

من الجدول رقم (7) نلاحظ أن $\text{sig}=0.971$ أكبر من 0.05 هذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين شركات التأمين التي تمارس التحفظ المحاسبي وشركات التأمين التي لا تمارس التحفظ المحاسبي من حيث أثرها على ربحية السهم وهذا ينسجم مع نتائج الجدول رقم (3) والتي تقول: لدى مقارنة متوسط قطاعي المصارف

والتأمين نلاحظ أن المصارف أكثر تحفظاً حيث بلغ متوسط المصارف 1.32 وهو الأقل مقارنة مع متوسط الشركات المالية العام (المصارف والتأمين العالي البالغ 2.12149 بالتالي المصارف أكثر تحفظاً من التأمين وهذه النتيجة تم بناؤها اعتماداً على التحفظ السنوي وليس رقم التحفظ العام.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1- إن المصارف وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تمارس التحفظ المحاسبي خلال السنوات 2013-2022 بشكل متفاوت وكانت أكثر سنوات تمارس فيها التحفظ المحاسبي عامي 2015-2016

2- إن متوسط الربحية لدى المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التي تمارس التحفظ المحاسبي أعلى من متوسط الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التي تمارس التحفظ المحاسبي بالتالي يؤثر التحفظ المحاسبي على ربحية المصارف مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التي تمارس التحفظ المحاسبي والمصارف التي لا تمارس التحفظ المحاسبي من حيث أثرها على ربحية السهم

3- لا تهتم شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بممارسة التحفظ المحاسبي حيث لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تمارس التحفظ المحاسبي وشركات التأمين التي لا تمارس التحفظ المحاسبي من حيث أثرها على ربحية السهم

التوصيات والمقترحات:

1. تحفيز إدارة شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بممارسة التحفظ المحاسبي وذلك لما له من أثر إيجابي في ربحية الشركات من خلال الاعتراف المتأخر بالإيرادات والاعتراف الفوري بالنفقات.
2. تحفيز إدارة المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على ممارسة التحفظ المحاسبي وذلك كونه يحد من التفاؤل المفرط لدى الإدارة ورفع مستوى موضوعية القوائم المالية.
3. ضرورة قيام سوق دمشق للأوراق المالية بتطوير مقياس للتحفظ المحاسبي وجعل الالتزام بمستوى مبدأ التحفظ المحاسبي ملزم للشركات المدرجة في السوق المالي عند إعدادها للتقارير المالية لضمان مستوى ملائم للتحفظ المحاسبي، وهو ما سيسهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية بخصوص ربحية الشركات.

المراجع:

¹ البشير، الفاتح يشير إدريس. (2022). أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم. مجلة العلوم الإدارية والمالية، جدة السعودية. لا يوجد رقم مجلد

² الخالدي، ناهض تمر. (2020). مستوى التحفظ المحاسبي وأثره على أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. بالتطبيق على الشركات المدرجة للفترة (2010-2018)، الجامعة الإسلامية غزة. المجلد 29. العدد 3.1-34

³ المساعيد، سامر. (2018). أثر تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير، جامعة اربد. 143

⁴ زكريا، دمدوم. (2019). أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية للشركات المساهمة. رسالة ماجستير، جامعة الشهيد لخضر بالوادي.

⁵ أبو حميدة، أشرف. (2017). أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة. رسالة ماجستير. جامعة الأزهر- غزة. 1-113

⁶ النجار، جميل. (2016). قياس مستوى التحفظ المحاسبي والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير، جامعة القدس المفتوحة غزة.

Ray, K (2020). **Effects of accounting conservation on ⁷ Investment effeiciency.** Journal of Accounting and Economics Volume 70. Issue 1.

Hemando, R (2020). **The Effect of Accounting, CSR ⁸ Disclosure and tax Avoidance.** Journal of Accounting and Economics Volume 30, Issue 13.

Sana, M (2016). **The Effect of Accounting Conservation on ⁹ Financial performance Indi cators in The Jordanian Insurance companies.** Journal of Accounting and Economics. Volume 50.

Asri, M (2017). **The Effect of Accounting conservation on ¹⁰ Earning Quality.** Economics and Accounting journal, Volume 85. Issue 3.

Ruch, (2017). **The Effects of Accounting conservation on ¹¹ financial statements and financial statement.** Journal of Accounting Volume 20, Issue 3.

¹² سليمان، جهيدة&عبد الرزاق، خضرة. (2022). أثر الحوكمة على ممارسة التحفظ المحاسبي في شركة التأمين-دراسة حالة وكالة أليانس للتأمينات. رسالة ماجستير-جامعة

العربي التسيي 1-141

¹³ شراقة، صرينة. (2018). التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . المجلد 18. العدد 1. 153-174

¹⁴ الطويل، عصام محمد. (2021). قياس درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لشركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين وبيان أثره على سياسة توزيع الأرباح. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية. المجلد 6. العدد 15. 1-21.

¹⁵ بريخ، نضال محمد. (2019). قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان أثره على جودة الأرباح. رسالة ماجستير. جامعة الأزهر. غزة. 1-108

¹⁶ سعد الدين، إيمان. (2015). تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة. مجلة المحاسبة والمراجعة العدد 13 المجلد 2. 300-342

¹⁷ طاشكندي، نادر. (2019) " أثر آليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005م. 2016م " منشورات مجلة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، م32، ع3

¹⁸ سلمان، مصطفى. (2013): "استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية - بحث تطبيقي في المصارف التجارية-" منشورات العلوم الاقتصادية ، العدد الثاني والثلاثون/نيسان/2013

¹⁹ الحناوي، السيد محمود. (2018). أثر مستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال بالتطبيق على شركات البورصة المصرية. مجلة البحوث التجارية العدد الأول، جامعة طنطا. 1-60

²⁰ عبد الزهرة، كرار. (2017). ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة. مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد 14. العدد 3. 374-403